

مجموعة البنك الدولي

يحلّل التقرير الرئيسي لمجموعة البنك الدولي بعنوان **ممارسة أنشطة الأعمال 2015**: ما بعد الفعالية الأنظمة التي تنطبق على الشركات خلال دورة حياتها، بما في ذلك بدء النشاط التجاري وتشغيله، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وتسوية حالات الإعسار. يشمل الترتيب الإجمالي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 10 مجالات ويغطي 189 اقتصاداً.

و لا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع جوانب بيئة الأعمال التي تهتم الشركات والمستثمرين. فعلى سبيل المثال، لا يقيس التقرير الأمن، حجم السوق، واستقرار الاقتصاد الكلي أو انتشار الرشوة والفساد. وقد حثت نتائجه على مناقشات سياسات في جميع أنحاء العالم وأتاحت المجال لمجموعة متنامية من الأبحاث المعنية بكيفية ارتباط أنظمة الأعمال التجارية بالنتائج الاقتصادية عبر الاقتصادات. ويمثل تقرير هذا العام العدد الثاني عشر من سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال العالمية.

ما هو الجديد هذا العام؟

يعمل فريق التقرير كل عام على تحسين المنهجية وتعزيز جمع البيانات وتحليلها. وعلماً أنّ الهدف الرئيسي هو توفير أساس موضوعي لفهم وتحسين البيئة التنظيمية للشركات المحلية في الاقتصادات حول العالم، يخضع المشروع لمراجعات صارمة لضمان جودته وفعاليته. وقد استفاد المشروع من ردود أفعال العديد من الأطراف المعنية على مر السنين.

يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 ثلاثة تغييرات رئيسية:

1- مدينة إضافية في أحد عشر اقتصاداً:
لأول مرة في تاريخ المنشور، يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مدينة ثانية في الاقتصادات الإحدى عشر التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة. هذه الاقتصادات الإحدى عشر هي: بنغلاديش والبرازيل والصين والهند واندونيسيا واليابان والمكسيك ونيجيريا وباكستان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. إضافة مدينة ثانية تمكّن من القيام بمقارنات على المستوى الوطني و ما بين المدن الكبيرة الأخرى.

2- توسيع نطاق التغطية لثلاثة من الموضوعات العشر:
يتوسع التقرير هذا العام في قياس ثلاثة مجموعات من المؤشرات: تسوية حالات الإعسار، وحماية المستثمرين الأقلية والحصول على الائتمان.

منذ بدايتها، ومؤشرات تسوية حالات الإعسار تقيس الوقت والتكلفة ونتائج عملية الإعسار ومعدل الاسترداد للدائنين المضمونين في الشركات. وهكذا ركزت المؤشرات بشكل رئيسي على فعالية نظام محاكم الإفلاس. و تذهب المؤشرات أبعد من ذلك في تقرير هذا العام، بقياسها بشكل واضح صلابة الإطار القانوني للإعسار. فيقيس مؤشر جديد، وهو مؤشر صلابة إطار الإعسار، الممارسات الجيدة وفقاً لمبادئ البنك الدولي للإعسار الفعال وأنظمة الدائن / المدين ودليل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) التشريعي لقانون الإعسار. يقيس المؤشر أربعة جوانب:

- إذا كان للمدينين والدائنين الحق في بدء إجراءات التصفية، إجراءات إعادة الهيكلة أو كليهما وما المعيار المستخدم لتحديد ما إذا كان المدين معسرا
- ماذا يحدث لعقود المدين أثناء إجراءات الإعسار، ما إذا كان يسمح بالتمويل اللاحق للبدء بإجراءات الإعسار ومستوى الأولوية الممنوح لدائني التمويل اللاحق للبدء
- ما هي عملية الموافقة على خطة إعادة الهيكلة وما إذا كان هناك بعض المتطلبات الأساسية للخطة
- إلى أي مدى يمكن للدائنين المشاركة كمجموعة في إجراءات الإعسار و ما إذا كان للدائنين الأفراد الحق في التناقصي و استئناف القرارات التي تؤثر على حقوقهم

تم تغيير اسم مجموعة مؤشر حماية المستثمرين هذا العام إلى حماية المستثمرين الأقلية وذلك لتوضيح محور تركيزها. كما تمّ توسيع نطاق المؤشر من خلال إضافة مؤشر جديد، وهو مؤشر الحوكمة وحقوق المساهمين. و يشمل المؤشر الجديد أربعة مجالات رئيسية هي:

- حقوق المساهمين ودورهم في اتخاذ قرارات الأعمال المهمة
- الهيكل الإداري - مدى تناول القانون الفصل بين هيئات الشركات للحد من صراعات المحتملة
- الشفافية - مدى إلزام الشركات بالإفصاح عن معلومات حول مواردهم المالية
- توزيع النفقات القانونية - مدى إمكانية استرداد النفقات المرتبطة بالدعاوى القضائية التي رفعها المساهمين من الشركة أو إمكانية ربط اشتراط دفع النفقات على نتيجة ناجحة للدعوى القضائية

وقد تم توسيع مؤشرات الحصول على الائتمان لتغطية المزيد من الممارسات الجيدة. فقد تم توسيع مؤشر قوة الحقوق القانونية من 10 إلى 12 نقطة، مع الجوانب الجديدة المختارة وفقا لدليل الأمم المتحدة الأونسيترال (UNCITRAL) التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، من بين أمور أخرى. وتُمنح واحدة من النقاط الجديدة في حال وجود نظام متكامل للمعاملات المضمونة. ويتم منح نقاط جديدة أخرى لوجود سجل للضمانات يعمل بشكل جيد، بتقييم خصائص عدّة (مثل تقديم الميزات الحديثة، كقيامه على أساس الإشعار وتغطيته لجميع أنواع المعاملات المضمونة). تم توسيع مؤشر عمق المعلومات الائتمانية من ست نقاط إلى ثمانية. وتُمنح واحدة من النقاط الجديدة إلى الاقتصادات حيث يمكن الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال بوابة الكترونية أو من خلال نظام معين بين المؤسسات المالية ومزود خدمة التقارير الائتمانية. وتُمنح نقطة جديدة إلى الاقتصادات التي تتوفر فيها بيانات مكتب الائتمان أو سجلّ الائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إدراج مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان التي تغطي 5٪ على الأقل من السكان البالغين.

وتشمل الخطط المستقبلية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال التوسع في خمس مجموعات مؤشرات إضافية: استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب وإنفاذ العقود.

3- الترتيب الإجمالي على أساس مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء التنظيمي:

يستند ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الآن على مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء التنظيمي. ويظهر هذا المقياس مدى اقتراب كل اقتصاد من الممارسات الفضلى العالمية في تنظيم الأعمال. و تشير الأرقام المرتفعة إلى بيئة أعمال أكثر فعالية و مؤسسات قانونية أقوى.

ما هو مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء التنظيمي؟
يجسّد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء الفجوة بين أداء اقتصاد ما في تنظيم الأعمال و مقياس أفضل

الممارسات عبر 31 مؤشراً لعشرة من مواضيع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (باستثناء مؤشرات تنظيم سوق العمل).

في بدء النشاط التجاري، على سبيل المثال، كندا ونيوزيلندا أقل عدد من الإجراءات المطلوبة (1)، ونيوزيلندا أقصر وقت لانجازها (0.5 يوماً). سلوفينيا لديها أقل تكلفة (0)، ولا يفرض أي حد أدنى لرأس المال في أستراليا وكولومبيا و110 اقتصادات الأخرى.

يتضمن احتساب مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لكل اقتصاد خطوتين أساسيتين. أولاً، تطبق المؤشرات الفردية على وحدة مشتركة: باستثناء معدل الضريبة الكلي، كل المؤشرات المكونة الواحدة و الثلاثين 31 "ذ" تتغير موازيتها باستخدام صياغة (أسوأ - ذ) / (أسوأ - الحد الأعلى للأداء)، و الحد الأعلى للأداء يمثل أفضل أداء على هذا المؤشر عبر جميع الاقتصادات منذ عام 2005 أو منذ العام الثالث الذي تم فيه جمع بيانات المؤشر. ثانياً، يتم تجميع الدرجات التي حصل عليها كل اقتصاد عن المؤشرات الفردية عن طريق المعدل البسيط للوصول إلى مقياس واحد للمسافة من الحد الأعلى للأداء، لكل موضوع أولاً و من ثم عبر كل المواضيع العشرة: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

ما هو الترتيب على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؟

يتراوح الترتيب على سهولة ممارسة أنشطة بين 1 و 189 بحيث يمثل 1 أعلى مرتبة. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات عن طريق فرز المقياس الإجمالي للمسافة من الحد الأعلى للأداء. للاقتصادات الإحدى عشر التي أضيفت إليها مدينة ثانية في تقرير هذا العام، يحتسب مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء كمعدل نسبة السكان من مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء للمدينتين اللتين يغطيها التقرير.

لما الحاجة إلى هذه التغييرات؟

تتوجه التغييرات في المنهجية التي أدخلت هذا العام نحو توسيع استخدام البيانات من قبل صانعي السياسات والباحثين. من خلال توسيع تركيزه على الجودة التنظيمية، يفتح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجالاً جديداً للأبحاث. والهدف من ذلك هو المساعدة على التعمق في فهم أهمية جودة أنظمة الأعمال وصلتها بالفعالية التنظيمية والنتائج الاقتصادية. من خلال بناء مستمر للبيانات وتعزيز وسائل جمعها، يستطيع فريق التقرير تشريح البيئة التنظيمية للأعمال ونتاج المزيد من المعرفة العالمية مع كل منشور جديد.

والبحوث الاقتصادية في تطور دائم إذ يعمل الباحثون على تعزيز وتشكيل الطريقة التي يدرسون و يحللون بها العالم من حولنا. لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال هدف هو مواصلة تشكيل المنتج لتوفير أساس موضوعي لفهم وتحسين البيئة التنظيمية للشركات المحلية في الاقتصادات حول العالم.

مثل معظم مجموعات المؤشرات الدولية الرئيسية، اجتاز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال شوطاً طويلاً منذ تأسيسه في العام 2003، ولا يزال في حالة تقدم مستمر. إسوةً بمجموعات بيانات المقارنة الدولية الرئيسية الأخرى، لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال معدل منخفض نسبياً لتصحيح البيانات، يصل إلى حوالي 5 في المئة.

كيف يجب أن يستخدم واضعي السياسات البيانات؟

تزوّد بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال صانعي السياسات بمقارنات في مجال البيئة التنظيمية للأعمال

التجارية، والذي يعد مجالاً بالغ الأهمية. . وتسلط البيانات الضوء على التحديات والجمود في النظام القانوني والتنظيمي للشركات، مشيرةً إلى ما يحتاج إلى التغيير عند تصميم الإصلاحات. و يمكن لصانعي السياسات أن يستفيدوا أيضاً من مراجعة تجارب الاقتصادات التي اعتمدت ممارسات تنظيمية أكثر فعالية للأعمال والتي تؤدي أداءً حسناً على المؤشرات. من خلال توسيع نطاق ما يقيسه التقرير، يرسم ممارسة أنشطة الأعمال لصانعي السياسات صورة أكثر اكتمالاً لبيئة الأعمال فضلاً عن مجالات جديدة للتأمل في أجندة الإصلاحات الخاصة بهم.

لمزيد من المعلومات حول تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، يرجى زيارة www.doingbusiness.org والانضمام إلينا على [.doingbusiness.org/Facebook](https://www.doingbusiness.org/Facebook).